مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: الحصيلة الضريبية في سورية على ضوء فرضية لافر دراسة تطبيقية خلال الفترة (1990 - 2019)
اسم الكاتب: رهف محمد الصدقه، أ.د. عبدالرزاق حساني، د. جمعة حجازي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6069
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 39- 4- 2023: 93-109

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 39 -4-2023: 93-109

الحصيلة الضريبية في سورية على ضوء فرضية لافر دراسة تطبيقية خلال الفترة (1990- 2019)

رهف محمد الصدقه[1] أ.د. عبد الرزاق حساني[2]، د. جمعة حجازي[3]

[1]طالبة ماجستير- قسم المصارف والتأمين- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.
rahaf.alsadaqa@damascusuniversity.edu.sy
[2]أستاذ مساعد- قسم المصارف والتأمين- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.
abdulrazzak.hassani@damascusuniversity.edu.sy
[3]دكتور- المعهد العالي للدراسات السكانية- وزارة التعليم العالي.
jomaa.hijazi@damascusuniversity.edu.sy

الملخص

تعد الإيرادات الضريبية أهم مصادر الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق العام؛ ولطالما تتحدد تلك الإيرادات بمعدل الضريبة الذي تقره السياسة المالية للحكومة، فإن دراسة العلاقة ما بين معدل الضريبة والحصيلة الضريبية تساعد صانعي القرار بالوصول للمعدل الضريبي الأمثل الذي يحقق أعلى حصيلة ممكنة. تسعى الدراسة إلى اختبار فرضية لافر في سورية خلال الفترة (1990-2019) بالاعتماد على نموذج العتبة Threshold Regression، والتحقق ما إذا كان معدل العبء الضريبي أقل أو أكثر من المعدل الأمثل الذي يزيد من الإيرادات الضريبية إلى الحد الأقصى، وبيّنت النتائج أن معدل العبء الضريبي الأمثل ينحصر ما بين 7% إلى 11% وعندما يتجاوز هذا الحد فإنه يتسبب بتراجع الإيرادات الضريبية. وعلى الرغم من تدني العبء الضريبي في سورية مقارنةً بالدول النامية الأخرى إلا أن المشكلة تكمن في ضعف آلية التحصيل الضريبي وارتفاع نسبة التهرب انتشار الفساد. توصي الدراسة في ضوء إصلاح النظام الضريبي باعتماد معدلات ضريبة منخفضة، أتمتة عملية التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات الضريبية، العبء الضريبي، اقتصاد جانب العرض، منحنى لافر، معدل الضريبة.

تاريخ الايداع: **2021/11/24**
تاريخ النشر: **2022/2/28**

حقوق النشر: جامعة دمشق -سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

Tax Revenues In Syria In View Of The Laffer Hypothesis An Applied Study During The Period (1990- 2019)

Rahaf Al Sadaqa[1], Prof. Abdul Razzak Hassani[2], Prof. Jomaa Hijazi[3]

[1]Master Student Banking and Insurance Department- Faculty of Economics- Damascus University. rahaf.alsadaqa@damascusuniversity.edu.sy
[2]Assistant Professor Banking and Insurance Department- Faculty of Economics- Damascus University. abdulrazzak.hassani@damascusuniversity.edu.sy
[3]Doctor - Higher Institute for Population Studies - Ministry of Higher Education. jomaa.hijazi@damascusuniversity.edu.sy

Received: **24/11/2021**
Accepted: **28/2/2022**

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

Abstract

Tax revenues are the most important financial resources needed to fund public spending; those revenues are always determined by the tax rate approved by the government's fiscal policy, studying the relationship between the tax rate and tax proceeds helps decision makers to reach the optimal tax rate that achieves the highest possible outcome. The study seeks to test Laffer's hypothesis in Syria during the period (1990-2019) based on the Threshold Regression model in view of Hansen's method, And checking whether the tax burden rate is less or more than the optimal rate that maximizes tax revenues, as well as determining the optimal rate of the tax burden to achieve the financial and social objective of the tax policy. The results showed that the optimal tax burden rate is between 7% and 11%, and when it exceeds this limit, it causes a decline in tax revenues. Despite the low tax burden in Syria compared to other developing countries, the problem lies in the weak tax collection mechanism, the high rate of evasion and the prevalence of corruption. The study recommends, in light of the reform of the tax system, to keep the tax rates low, to automate the tax collection process, also to expand the tax base.

Key Words: Tax Revenue, Tax Burden, Laffer Curve, Supply-Side Economics Tax Rate.

أولاً: الإطار العام للبحث:

1- المقدمة

سعت الحكومة جاهدة على مدار الأعوام الماضية في سبيل تغطية عجز الموازنة العامة نحو زيادة إيرادات الخزينة العامة بمختلف الوسائل. ابتداءً من الضرائب والرسوم عبر إحداث أوعية ضريبية جديدة، وزيادة المعدلات على الأوعية الحالية ومكافحة التهرب الضريبي، فضلاً عن العمل على زيادة الإيرادات الاستثمارية، والسعي نحو ضبط الإنفاق الحكومي وترشيده. ولما كان تمويل الإنفاق العام والحد من عجز الموازنة يتطلب زيادة حصيلة الضرائب من خلال زيادة معدلاتها كما يرى الكثير من الاقتصاديين، ولا يخف ما لذلك من أثر سلبي على الاستثمار وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي، من جانب آخر فإن انخفاض دخول الأفراد وانتشار التهرب الضريبي يستوجب تخفيض معدلات الضريبة؛ ولحل هذا التعارض يرى Arthur Laffer وهو أحد رواد مدرسة جانب العرض في الاقتصاد أن هناك معدلاً أمثلاً للضريبة يحقق أقصى الإيرادات الضريبية، ولا ينعكس سلباً على النمو والذي عرف فيما بعد ب (منحنى لافر). تهدف هذه الدراسة إلى اختبار Laffer hypothesis (فرضية لافر) في سورية والتحقق فيما إذا كانت معدلات الضرائب المفروضة أقل أم أكثر من المعدل الأمثل الذي يمكن يحقق أقصى حصيلة ضريبية.

2- أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى اختبار فرضية **لافر** في سورية خلال الفترة (1990-2019)، على اعتبار وجود نقطة انعطاف (العتبة) للعلاقة ما بين العبء الضريبي والإيرادات الضريبية، قبلها يعد العبء الضريبي مقبولاً ومحفز لزيادة الحصيلة الضريبية أما عند تجاوز العتبة يعتبر العبء الضريبي مصدر قلق ودافعاً للتهرب الضريبي وبالتالي تراجع الحصيلة الضريبية.

3- مشكلة البحث:

يتطلب رسم السياسة الضريبية الناجحة تحديد معدل الضريبة الذي يحقق مصلحة الحكومة في وفرة الحصيلة الضريبية من جهة، ويحقق مصلحة من يتحمل عبء هذه الضريبة بحيث لا يتجاوز طاقته الضريبية فينعكس سلباً على النمو الاقتصادي. ويعد تحديد المعدل الأمثل أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لصانعي القرار، خاصة في دولة مثل سورية تعاني ما تعانيه من تفاقم عجز الموازنة العامة وشح الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق العام في ظل مرحلة إعادة الإعمار. ما هو المعدل الأمثل للعبء الضريبي (نقطة العتبة) التي تحقق الهدف المالي للضريبة المتمثل بأعلى حصيلة ممكنة؟ والتي في حال تجاوزها ستؤدي لتراجع مستوى الحصيلة الضريبية .

4- فرضيات الدراسة:

- أثر العبء الضريبي على الحصيلة الضريبية إيجابياً قبل مستوى العتبة.
- أثر العبء الضريبي على الحصيلة الضريبية سلبياً بعد مستوى العتبة.

5- حدود الدراسة:

تطبق الدراسة على الاقتصاد السوري (الحصيلة الضريبية) وذلك خلال الفترة الزمنية من عام 1990 حتى 2019.

6- منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على البيانات السنوية للإيرادات الضريبية، إضافة إلى معدل العبء الضريبي المتمثل بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهذا بقصد الوصول إلى هدف البحث، فإن هذا البحث سيتبع المنهج الوصفي في مراجعة الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بموضوع نظرية لافر من جوانب مختلفة والتطبيقي الكمي من خلال اعتماد نموذج انحدار العتبة للوصول لمعدل العبء الضريبي الأمثل. ومعالجة البيانات الإحصائية المتاحة عن الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة على الرغم ما يشوب هذه البيانات من قصور، تم اعتماد على التوقعات بناء على البيانات والمعلومات المنشورة في بيانات الحكومة المالي عن مشروع الموازنة للأعوام (1990-2019).

7- الدراسات السابقة:

5-1 الدراسات باللغة العربية:

أ- محمود، حسن أمين، "**اختبار فرضية منحنى لافر في مصر باستخدام منهجية Threshold Regression**"، مجلة البحوث المالية، كلية التجارة جامعة أسوان، المجلد 21، 2020.

سعت الدراسة إلى توظيف فرضية لافر واختبار مدى انطباقها في مصر خلال الفترة (1981-2018)، ذلك باختبار وجود علاقة غير خطية بين كل من معدل الضريبة المباشرة وغير المباشرة كمتغيرين مستقلين وبين الإيرادات الضريبية الإجمالية كمتغير تابع. وتم الاعتماد على نموذج انحدار العتبة **Threshold Regression** في ضوء طريقة هانسن. وتبيّن من النتائج إلى أن العلاقة المدروسة تمر بثلاث مراحل: **الأولى** عندما يقل معدل الضرائب المباشرة عن 8.1%، تتسبب الزيادة في معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة في زيادة بمعدلات طفيفة في الإيرادات الضريبية الإجمالية. أما **الثانية** عندما تساوي أو تزيد معدلات الضرائب المباشرة عن 8.1% وتقل عن 9% فإن زيادة كلا معدلي الضريبة المباشرة وغير المباشرة يؤديان لزيادة الحصيلة الضريبية. أما **الثالثة** فإنه عندما تزيد معدلات الضرائب المباشرة عن 9% فإنها تؤدي لتناقص الإيرادات الضريبية بينما تؤدي زيادة معدلات الضرائب غير المباشرة إلى زيادة الإيرادات الضريبية. أوصت الدراسة بضرورة السعي لإصلاح النظام الضريبي في مصر والتركيز على معدلات الضرائب المباشرة كعتبة تعمل كنقطة تحول للإيرادات الضريبية. والأخذ بعين الاعتبار أن معدل الضريبة الأمثل ينحصر بين 8.1% و9% مع مراعاة أن زيادة معدلات الضريبية عن هذا المستوى سينعكس سلباً على مجمل إيرادات الضرائب في مصر.

ب- الطراونة، سعيد، "**تقدير منحنى لافر لضريبة الأرباح لعينة من الشركات الأردنية**"، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، المجلد 34، 2007.

اختبرت الورقة منحنى لافر على المستوى الجزئي، حيث تناولت العلاقة بين معدل الضريبة والإيرادات الضريبية، وحددت المعدل الأمثل للضريبة بالاعتماد على بيانات لسلسلة زمنية 1980-2004 لعينة من 36 شركة مساهمة أردنية من قطاعات مختلفة شملت شركات التأمين والخدمات والبنوك، وشركات الصناعة. استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى لتقدير منحنى لافر؛ ودلت النتائج على أن المعدل الفعلي للضريبة أقل من المعدل الأمثل في كافة الشركات، وبالنسبة للمعدلات الفعلية أوضحت النتائج أنها متساوية تقريباً في القطاع الصناعي والخدمي. في ضوء هذه النتائج خلصت الدراسة إلى أن هناك إمكانية لزيادة الإيرادات الضريبية من الأرباح من خلال زيادة المعدلات الفعلية لتقترب من المعدلات المثلى، خاصة في قطاعي البنوك والتأمين.

كما خلصت إلى أن المعدلات المثلى في القطاع الخدمي أعلى من مثيلتها في القطاع الصناعي؛ مما يستدعي إعادة النظر في ذلك ليتم فرض ضريبة أعلى على الخدمات وأقل على الصناعة ليتم تشجيع القطاع الصناعي.

2-5 الدراسات باللغة الإنكليزية:

A- Nordström, Värja, Emelie, Martin 2014, "The local income tax Laffer curve in Sweden", Örebro University School of Business.

تضمن البحث الآثار الناجمة عن زيادة الضرائب على الإيرادات الضريبية وهل يمكن زيادة تلك الإيرادات؟ قام الباحثان بتقدير منحنى لافر لمعدل ضريبة الدخل الثابتة على العمل في السويد باستخدام بيانات سلسة زمنية من 2000-2014 ل 285 بلدية سويدية والاعتماد على نموذج المربعات الصغرى ذي المرحلتين. بينت نتائج الدراسة أن منحنى لافر الذي تم توصل إليه ذو الذروة الواحدة لا يمثل الشكل الحقيقي، ولم يتم الأخذ بعين الاعتبار تأثير الهجرة وتأثير زيادة الضريبة على معدل النمو في الأجل الطويل. كما أن معدل ضريبة الدخل في السويد أعلى من المستوى الذي يمكن أن يحقق زيادة في الحصيلة الضريبية. وتم تقدير المعدل الأمثل لضريبة الدخل بين 69%- 73% بينما كان معدل الضريبة الفعلي يبلغ حوالي 80%. إن تأثير معدل الضريبة على الإيرادات الضريبية سلبياً إلا أن تأثير التأخير الزمني كان إيجابياً نتيجة زيادة الاستهلاك الحكومي في الفترة اللاحقة لزيادة الضرائب. أوصت الدراسة بضرورة تفادي الثغرات في النظام الضريبي السويدي والحد من التهرب الضريبي.

B- Haji Rahman, et all, (2019), "**Estimation of Laffer Curve: Evidence from Pakistan**", article, Sarhad Journal of Management Sciences.

تم تقدير منحنى Laffer على أساس ضرائب السلع والخدمات في اقتصاد الباكستان خلال الفترة 1990- 2016، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعدلة فقد تم إدخال متغير التباطؤ (التأخير) تفاديا لمشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين أخطاء نموذج الانحدار. وأكدت النتائج صحة فرضية لافر في الاقتصاد الباكستاني. واقترحت الدراسة تعديل خطط الضرائب بطريقة تحفز أكبر عدد ممكن من الأفراد لدفع الضرائب. كما أوصى الباحثون بضرورة أن يتضمن الهيكل الضريبي تخفيض الضرائب غير المباشرة وتشجيع معدلات الضرائب التصاعدية. فضلاً عن تحقيق نوع من الحوافز مثل الإعفاء من ضريبة الدخل.

C- Tranafir, Brezeanu, Adina, Petre, (2011)" **Optimality of Fiscal Policy in Romania in Terms of Laffer Curve**", article, Theoretical and Applied Economics.

تناولت المقالة السياسة المالية المثلى للاقتصاد الروماني، والعلاقة ما بين معدل العبء الضريبي والإيرادات الضريبية. ذلك من خلال تقدير منحنى لافر لضريبة الدخل للفترة 2000-2010. وسلطت الضوء على أن الاقتصاد الروماني يكمن في المنحدر غير المقبول للمنحنى، سواء في تحليل الفترة بأكملها أو في جزء من كل عام وأن ذلك يدل على سوء إعادة توزيع الدخل خلال الفترة المدروسة.

ثانياً- الإطار النظري للدراسة:

1- اقتصاد جانب العرض Supply-Side Economics

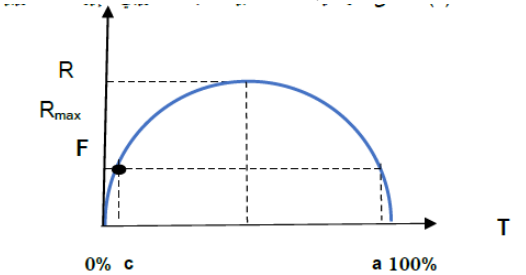
نظرية في الاقتصاد الكلي تفترض أن النمو الاقتصادي يتحقق بفاعلية عن طريق خفض الضرائب لأن ذلك سيولد الحافز لدى رجال الأعمال للاستثمار مما يؤدي لزيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى الدخول وتحسين الرفاه الاقتصادي. يعتقد أنصار تلك

المدرسة بقانون ساي في الأسواق، وأن عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ينشأ من جراء التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومن تقييد حرية الأشخاص والمشروعات[1].

يعود المؤرخ **Bruce Bartlett** باقتصاديات جانب العرض إلى الفيلسوف ابن خلدون حيث كان له أفكار مشابهة. وإن اقتصاديات جانب العرض كظاهرة حديثة تسعى لتخفيض الضرائب لأسباب تتعلق بالطبقة العاملة والمصلحة العامة للمجتمع. كما تفترض أن الإنتاج هو مفتاح الازدهار الاقتصادي أن الاستهلاك أو الطلب مجرد نتيجة ثانوية،[2] تلخص هذه الفكرة **قانون ساي** في الاقتصاد الذي يفترض أن العرض يخلق الطلب.

2- فرضية منحنى لافر Laffer Curve Hypothesis

حظي موضوع العلاقة بين الإيرادات الضريبية ومعدلاتها باهتمام الاقتصاديين منذ القدم، فقد أكد الفيلسوف ابن خلدون في القرن الرابع عشر في كتابه "المقدمة" على مبدأ الضريبة تقتل الضريبة وقال "يجب أن يكون معروفاً أنه في البداية، تحقق الضرائب إيرادات كبيرة من فرض المعدلات الصغيرة، أما في النهاية تحقق الضرائب إيرادات قليلة من المعدلات الكبيرة"[3] أي أن معدلات الضرائب المرتفعة ستثبط العمل والإنتاج حيث سيفضل المستثمرين وحتى الأفراد تخفيض وقت العمل واستبداله بالراحة عندما يروون أن معظم دخلهم سيقتطع كضريبة تعود للدولة مما يؤدي لتراجع الحصيلة الضريبية. أعاد لافر في عام 1974 التأكيد على ذلك من خلال ما يعرف **بمنحنى لافر Laffer Curve**، الذي يعد من الأركان الأساسية لاقتصاديات جانب العرض، ويعتبر بمثابة نموذج اقتصادي يقيس العلاقة بين العبء الضريبي والإيرادات الضريبية. وضح لافر فكرته برسم منحناه الخاص وأوضح أن معدل الضريبة عند كل من 0% و100% لن يولد إي إيرادات ضريبية، فعند المعدل 0% لن تكون هناك إيرادات ضريبية ببساطة لأن المعدل صفر، أما عند معدل ضريبة 100% لن يعمل أحد لأنه يعلم أن دخله أو أرباحه ستقتطع كضريبة بشكل كامل. بينما يمكن تحصيل إيرادات ضريبية متزايدة من قيام الحكومة برفع المعدلات الضريبة وذلك إلى حد معين تصل فيه الإيرادات الضريبية إلى أقصى مستوى لتبدأ بعد ذلك في الانخفاض مع كل زيادة جديدة في معدل الضريبة؛ حيث يزداد عند ذلك كل من التهرب والتجنب الضريبي.[4] كما هو موضح في الشكل أدناه:



Source: Alex Alexiev (2017), "Trump's Tax Cuts and the Laffer Curve", Bulgaria Analytical, Balkan and Black Sea Studies.

الشكل (1) منحنى لافر لقياس العلاقة بين العبء الضريبي والإيرادات الضريبية

[1] David Harper," **Understanding Supply-Side Economics",** articles, 2020.
From website: https://www.investopedia.com/articles/05/011805.asp.
[2] Bartlett,2012, p 1.
[3] Laffer, 2004.p2.
[4] Mitrache, Ganea,2008, p 61.

بدايةً تكون العلاقة بين العبء الضريبي(T) والإيرادات الضريبية (R) طردية لتصل لذروة المنحنى R_{max} هنا تبلغ الحصيلة الضريبية قيمتها القصوى ويكون العبء الضريبي في **أعلى مستوى**. مع الإشارة إلى أنه يمكننا تحقيق ذات المستوى من الإيرادات الضريبية الذي رمزنا له F عند معدل ضريبة مرتفع C من خلال فرض معدل ضريبة أقل المتمثل بالنقطة a. وإن تحديد المعدل الأمثل للعبء الضريبي ومن ثم المعدل الأمثل للضريبة ويوضح أمرين مهمين فيما يخص الضرائب هما مقدار الحصيلة الضريبية؛ ومستوى الضرائب التي تبدأ عنده الحكومة بالحصول على إيرادات أقل وأكثر.

3- العبء الضريبي

تولّد مفهوم العبء الضريبي نتيجة الحاجة لمقياس يبين أثر الضريبة على المتغيرات الاقتصادية، بوصفها اقتطاعاً من دخول الأفراد وثرواتهم، وأحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها للتأثير بالإنتاج والاستهلاك والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتعود التسمية إلى عهد الدولة الحارسة؛ حيث اقتصرت وظيفة الدولة على الدفاع والأمن فكان شعور المكلف أنّه يدفع الضريبة دون أي مردود أو فائدة، ومع تطور دور الدولة استمر استخدام مصطلح العبء ولكن بمفهوم آخر في إطار دور الدولة التدخلي في النشاط الاقتصادي ووجود خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بذلك أصبح هذا العبء يتأثر بمجمل عناصر النشاط الاقتصادي.[5]

يُعرّف العبء الضريبي على أنه " الآثار الاقتصادية المترتبة على فرض الضريبة، والتي تنقسم إلى آثار على المستوى الكلي تتمثل في توزيع الدخل الناتج عن الضريبة وأثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أما على المستوى الجزئي فيقصد به أثر الضريبة على دخل الوحدة الاقتصادية سواء كانت فرداً أو منشأة والتغيرات التي ستطرأ على كيفية استخدام هذا الدخل".[6]

كذلك يُعرّف بأنه "حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة منسوبة إلى الدخل القومي ويعبر عنه بالنسبة المئوية، ويمكن أن نتصور وجود عبء ضريبي بمقدار الفرق بين الخدمات التي تقدمها الدولة، والضرائب التي يدفعها المكلّف وبالتالي يختلف مفهوم العبء الضريبي نظراً لاختلاف الأسس التي تعتمدها الدولة، وطريقة الإنفاق العام وشموليته"[7].

تكمن أهمية العبء الضريبي في كونه مؤشراً هاماً يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاع الضريبي للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث آثار سلبية على الاقتصاد، والمساهمة في رسم سياسة ضريبية مثلى تحقق أهداف المجتمع، فكلما كان معدل العبء الضريبي أكبر كلما كانت قدرة النظام الضريبي على إعادة توزيع الدخل أكبر.[8] أشارت الدراسات التي قام بها كل من صندوق النقد العربي والدولي إلى أن حجم الاقتطاع الضريبي يعتمد على الإمكانيات الاقتصادية والهيكلية في كل بلد، وعلى الدولة اقتطاع الحجم الأمثل للضرائب بما يتناسب مع المقدرة التكليفية لاقتصادها القومي،[9] نظراً إلى أن التساهل في عملية التحصيل

[5] السيوفي، 2008، ص78 .

[6] العمر، 2002، ص 45.

[7] كنعان، 2000، ص 41.

[8] Bird, 2005, p21.

[9] من هذه الدراسات:

صندوق النقد العربي،" العبء الضريبي Tax burden "، موجز سياسات: العدد التاسع، إعداد د. وليد طلحة.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السادس: التطورات المالية، 2020.

IMF Working Paper: "Tax Rate cuts and tax compliance-the laffer curve revisited", prepared by Tamas k .app and Elod Takats.

سيؤدي لهدر الموارد وسوء توزيعها، في حين أن المبالغة في الاقتطاعات الضريبية قد يؤدي لانخفاض الرفاهية وارتفاع التهرب الضريبي.

توجد العديد من الأساليب المتبعة في قياس العبء الضريبي نذكرها أهمها:[10]

- منحنى لافر
- منحنى لورنز: هو تمثيل بياني لتوزيع الدخل والثروة يقيس العبء الضريبي من خلال المقارنة بين منحنيات لورنز المختلفة التي تمثل تغيرات الدخل عند كل ضريبة مفروضة، فإذا كان الفرق بين تلك المنحنيات أكبر من واحد يكون الاتجاه العام للعبء الضريبي تصاعدياً، إما إذا كان أقل من الواحد الصحيح يكون العبء الضريبي تنازلياً أي أن الضرائب لا تحقق العدالة. إلا أن العديد من الدول النامية لا تعتمد منحنى لورنز لعدم توفر البيانات الكافية[11].
- مؤشر العبء الضريبي لمؤسسة هيرتاج "Heritage Foundation" الذي تحسبه في سياق إصدار مؤشر الحرية الاقتصادية وهو عبارة عن المتوسط المرجح لثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل في معدل ضريبة الدخل على الأفراد، ومعدل ضريبة الدخل على الشركات، بالإضافة إلى العبء الإجمالي للضرائب المباشرة وغير المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. أما العلاقة ما بين هذا المؤشر والعبء الضريبي فهي عكسية كلما ارتفعت قيمة المؤشر دلَّ على انخفاض حجم العبء الضريبي.[12]

- العبء الضريبي الإجمالي= إجمالي الإيرادات الضريبية/ الناتج المحلي الإجمالي.
- متوسط معدل الضريبة: إيرادات ضرائب الشركات/ الأرباح الكلية للشركات.

4- تطور العبء الضريبي في سورية:

تطورت الإيرادات الضريبية في سورية من 3389 مليون ل.س في عام 1990 إلى حوالي 120786 مليون ل.س في عام 1997؛ حيث بلغت نسبة الزيادة 257% وبمعدل نمو وسطي 20%، بينما تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من 268328 مليون ل.س إلى 742269 مليون ل.س، وبلغت نسبة الزيادة 177% وبمعدل نمو وسطي سنوي 16%؛ نلاحظ أن معدل نمو الضرائب أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعد ذلك مؤشراً إيجابياً في فترات الرخاء الاقتصادي ووجود التضخم لما للضريبة من دور هام في تخفيض الطلب من خلال امتصاص جزء من القوة الشرائية لأفراد المجتمع. لكن في الواقع السوري ونتيجة ظاهرة الركود الاقتصادي السائدة آنذاك أدى زيادة العبء الضريبي إلى تعميق الركود، حيث تبنت الحكومة سياسة انكماشية حققت على أثرها زيادة واضحة في الاحتياطيات الحكومية نتيجة تخفيض حجم الإنفاق والاستثمار الحكومي الفعلي من 125.5 مليار ل.س عام 1995 إلى 108.9 مليار ل.س في عام 2000؛ على الرغم من أن واقع العجز في الموازنة العامة التقديرية ارتفع من 26,3 مليار ل.س عام 1990 إلى 91,61 مليار ل.س عام 2000.

مع الإشارة إلى انخفاض عجز الموازنة من 14,64% عام 1985 إلى أقل من 1% عام 1997 (حسب بيانات وزارة المالية) أي أن الهدف المالي للضريبة قد تحقق على حساب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للضريبة وأهمها إعادة توزيع الدخل القومي،

[10] طلحة، 2019، ص 2.

[11] Bastagli ، (2013),

[12] Index of Economice Freedom (2019), promotinf Economic Opportunity, Individual Empowerment & Prosperity. https://www.heritage.org/index/fiscalfreedom.

إضافة لذلك أدى إلغاء الدعم جزئياً لبعض السلع الضرورية وفرض ضرائب جديدة إلى انخفاض دخول الأفراد، بذلك تطور العبء الضريبي في تلك الفترة من 12.6% في عام 1990 إلى16.21% عام 1997.[13]

إن معدل العبء الضريبي يعكس جملة ما تحدثه السياسة الضريبية من تأثير على أسعار السلع وسلوك الأفراد في المجتمع؛ بحيث إذا فرضت ضريبة معينة على المكلف فإن هناك حد معين من عبئها يستطيع تحمله فإذا ما زاد عبء الضريبة عن هذا الحد يسعى إلى التهرب من دفعها بشتى الطرق. لذلك سنتطرق لتتطور العبء الضريبي في سورية لأن استعراض تطور الحصيلة الضريبية بالأرقام المطلقة لا يؤدي إلى قياس موضوعي لفعالية السياسة الضريبية في سورية في ظل الضغوط التضخمية التي من شأنها زيادة مطرح الضريبة وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية لأنها تفرض على الدخول وأسعار السلع والخدمات الجارية لذا لابد من ربطها بالناتج المحلي بالأسعار الجارية[14].

الجدول رقم (1) تطور الإيرادات الضريبية والعبء الضريبي في سورية خلال الفترة 2000 –2019

بملايين الليرات السورية

	الإيرادات الضريبية(1)	معدل نمو الإيرادات الضريبية (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(2)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	العبء الضريبي (1)/(2)
2000	85913	–	904822	-	9.50%
2001	115932	34.94	974008	7.65	11.90%
2002	135844	17.16	1022303	4.96	13.29%
2003	151558	11.55	1074163	5.07	14.11%
2004	161028	6.25	1266891	17.94	12.71%
2005	176931	9.98	1505440	18.83	11.75%
2006	191317	8.13	1726404	14.68	11.08%
2007	202627	5.90	2020838	17.05	10.03%
2008	219268	8.21	2448060	21.14	8.96%
2009	240640	9.74	2520705	2.97	9.55%
2010	278428	15.7	2834517	10.75	9.82%
2011	325005	16.73	3252720	15	9.99%
2012	242885	-25.27	3024842	-7	8.03%
2013	165221	-31.98	2937561	-3	5.62%
2014	117252	-29.03	3612015	23	3.25%
2015	172000	46.69	4732656	31	3.63%
2016	253450	47.35	6117033	29	4.14%
2017	322489	27.24	8317173	36	3.88%
2018	408500	26.67	9588167	15	4.26%
2019	563050	37.83	11904318	24	4.73%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف المركزي والمجموعة الإحصائية.

نلاحظ من الجدول السابق:

بلغ معدل النمو الوسطي السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000– 2005) 10.86% في حين بلغ معدل النمو الوسطي للضرائب 15.96% للفترة ذاتها وبزيادة قدرها 5.07 نقطة مئوية، نظراً لامتداد حالة الركود الاقتصادي التي شهدتها البلاد منذ منتصف التسعينات حتى عام 2003 الناجمة عن تراجع الإنتاج النفطي وضعف المحاصيل الزراعية وتأثير الحرب على العراق

[13] الجليلاتي، 2000، ص 21.

[14] القاضي، 2011، ص 22.

على الصادرات والواردات. ومع حلول عام 2004 انتعش الاقتصاد السوري نتيجة الزيادة الهائلة في المشاريع الاستثمارية بفضل تتدفق رؤوس الأموال من الخارج، كما شكلت قوة النشاط الاقتصادي في منطقة الخليج ووفرة السيولة فيها دافعاً للصادرات والطلب على الاستثمار. على العكس مما سبق خلال الفترة (2006- 2010) تفوق معدل النمو الوسطي للناتج المحلي على الإيرادات الضريبية وبلغ (13.32%) مقابل (9.54%)، مما يدل على ضعف آليه التحصيل الضريبي ويعود ذلك لعدة أسباب: اعتماد الضرائب النوعية، ضعف الوعي الضريبي، كثرة الإعفاءات، سيطرة القطاع الزراعي وانتشار اقتصاد الظل وصعوبة إخضاعهما للضريبة، والسبب الأهم من وجهة نظر الباحثة هو الفساد المهيمن على الدوائر المالية وما ينجم عنه من تهرب ضريبي كبير.

أما خلال فترة الحرب على سورية سجلت الإيرادات الضريبية تراجعاً حاداً بسبب خروج العديد من المنشآت العامة والخاصة من دائرة الإنتاج فقد بلغت خسائر كل من القطاع العام والخاص خلال العشر سنوات الأخيرة بأكثر من 600 ألف مليار ل.س.[15] وتراجع الرسوم الجمركية الناجم عن انخفاض حجم المستوردات واقتصارها على المستلزمات الأساسية وفق سياسة الحكومة لترشيد المستوردات. وفقدان رسوم الترانزيت نتيجة فقدان السيطرة على المعابر الحدودية مع دول المجاورة. تراجعت الحصيلة الضريبية من (325) مليار ل.س عام 2011 حتى بلغت (117) مليار ل.س في عام 2014، لتعاود بالارتفاع نسبياً حيث بلغت (563) مليار ل.س في عام 2019 نظراً لإصدار الدولة العديد من القوانين والمراسيم المتعلقة بزيادة معدلات الرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي على بعض السلع، والقانون رقم 13 لعام 2013 القاضي بإضافة نسبة 5% على الضرائب المباشرة وغير المباشرة تسمى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار، وتم زيادة النسبة إلى 10% بموجب القانون رقم 46 لعام 2017. فقد ركز المشرع السوري على استخدام الضرائب والرسوم لكبح الإنفاق الاستهلاكي، وتخفيف العبء على ذوي الدخل المحدود من خلال رفع الحد الأدنى المعفى إلى 15000 وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية والضرورية.

نلاحظ أن العبء الضريبي العام في السنوات العشر الأخيرة كان بالمتوسط (5.74%)، ويعد من المعدلات المنخفضة نسبياً بالمقارنة مع دول أخرى مثل مصر (18%) ولبنان (13.8%) وذلك لنفس الفترة [16] ، ويعود السبب في ذلك إلى السياسة الضريبية في سورية التي تنطوي على الإفراط في منح الإعفاءات الضريبية بهدف تحفيز المستثمرين وجذب رؤوس الأموال من الخارج، رغم وجود العديد من العوامل الأخرى التي تلبي ذلك الهدف نذكر منها توفير مناخ استثماري وبنية تحتية ملائمة تبسيط الإجراءات الإدارية والقوانين التشريعية وتشجيع بعض الصناعات.

ثالثاً: الإطار العملي للدراسة:

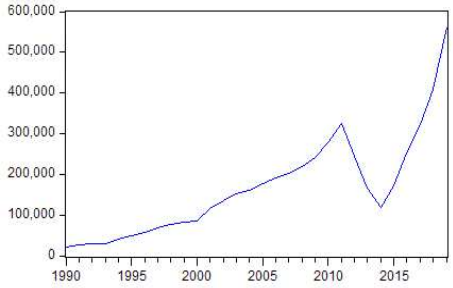
عينة الدراسة عبارة عن سلسلة زمنية سنوية لكل من الإيرادات الضريبية والعبء الضريبي في سورية من عام 1990 حتى عام 2019، مصدر البيانات مصرف سورية المركزي والمجموعة الإحصائية.

[15] تصريح وزير الصناعة السورية زياد الصباغ في لقاء مع وكالة سبوتنيك الروسية للمزيد الإطلاع على الرابط
https://www-enabbaladi-net.cdn.ampproject.org/v/s/www.enabbaladi.net/archives/525413/amp?amp_js_v=a6&amp_gsa=1&usqp=mq331AQKKAFQArABIIACAw%3D%3D#aoh=16431417456934&referrer=https%3A%2F%2Fwww.google.com&amp_tf=%D9%85%D9%86%20%251%24s&ampshare=https%3A%2F%2Fwww.enabbaladi.net%2Farchives%2F525413

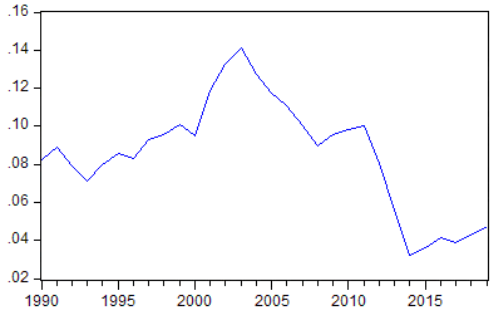
[16] موجز السياسات: تداعيات السياسات الضريبية في المنطقة العربية
https://www.globaltaxjustice.org/sites/default/files/PolicyBrief-TaxPoliciesArabRegion-July2017-AR.PDF

وفقاً لمنهجية الدراسة سيتم اعتماد نموذج العتبة **(Threshold Regression)** أحد أنواع الانحدار غير الخطي الذي يمتاز بخاصية التدرج الخطي وتغير الأنظمة لما يعبر عن المتغير التابع بعتبات معروفة أو غير معروفة.[17]

يمكن وصف عتبة الضريبة بأنها نقطة الانعطاف التي تكون بعدها الحصيلة الضريبية ليست الأمثل وإنما العكس تماماً ستنخفض في كل مرة يزداد فيها معدل الضريبة، ونظراً لعدم توفر بيانات تفصيلية عن الإيرادات الضريبية وفق كل معدل، تستعرض الباحثة في الشكل البياني رقم (2) تطور الإيرادات الضريبية حيث يتضح أنها اتخذت اتجاه صاعداً من عام 1990 حتى عام 2010 ومع بداية الحرب على سورية عام 2011 انخفضت من 325005 مليون ل.س إلى 117252 مليون ل.س.



الشكل البياني (2) تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1990 -2019)



الشكل البياني (3) تطور العبء الضريبي خلال الفترة (1990 -2019)

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام (1990-2019) والنسب محسوبة من قبل الباحثة.

نلاحظ من الشكلين 1 و2 التعارض وعدم التناظر بين مشاهد السلاسل الزمنية لكل من العبء الضريبي والإيرادات الضريبية خلال الفترة المدروسة؛ فقد اتخذ تطور الإيرادات الضريبية اتجاه عام صاعد من عام 1990 حتى عام 2011، سجلت الإيرادات الضريبية تراجعاً حاداً نتيجة الحرب على سورية وما خلفته من دمار وتوقف العديد من المشاريع والاستثمارات وخروجها من دائرة الإنتاج وانعدام الطاقة الضريبية لدى لأفراد، من جهة أخرى انخفاض الإيرادات الضريبية النفطية تبعاً لانخفاض إنتاج سورية للنفط الخام. بينما نلاحظ التذبذب في معدل العبء الضريبي الذي اتخذ بدايةً اتجاه صاعد حتى بلغ ذروته في عام 2003 ويعاود بعد ذلك باتجاه هابط إلى أن وصل أدنى قيمة له (3.25%) في عام 2014. ولا بد من الإشارة إلى محاولة الإدارة الضريبية تعويض النقص في الحصيلة الضريبية من خلال زيادة نسب الرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي ورسم المساهمة في إعادة الإعمار.

[17] خويلد، 2019، ص 20

اختبار الاستقرارية:

استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع الهامة في العديد من التطبيقات التي تعتمد على بيانات زمنية، مثل البيانات الاقتصادية والمالية، حيث إن الاستدلال بالمتغيرات غير المستقرة يعطي نتاج مضللة، وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف.

هناك العديد من الطرق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرار وسوف نعتمد إحداها التي تعد من الطرائق الأكثر دقة والأوسع انتشاراً وهي اختبار جذر الوحدة (Unit Root test) لبيان فيما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، وذلك وفقاً للمعادلات التالية:[18]

المعادلة البسيطة من دون حد ثابت واتجاه عام $Y_t=\lambda\ y_{t-1}+\varepsilon_t$

صيغة المعادلة بحد ثابت $Y_t=c+\lambda\ y_{t-1}+\varepsilon_t$

صيغة المعادلة مع حد ثابت واتجاه عام $Y_t=c+\alpha t+\lambda\ y_{t-1}+\varepsilon_t$

Y_t: تمثل متغيرات الدراسة، ولا يعتبر وجود استقرار في المتغيرات إذا كانت تحتوي على جذر الوحدة $\lambda = 1$، وفي حال لم تكن المتغيرات مستقرة نأخذ سلسلة الفروق الأولى أو الثانية. تتمثل الفروض كما يلي:

(فرضية العدم): بيانات السلسلة الزمنية Y_t غير مستقرة

$H_0: \lambda=0$

(الفرضية البديلة): بيانات السلسلة الزمنيةY_t مستقرة

$H_1: \lambda<0$

إذا كانت t المحسوبة >t الجدولية نرفض فرض العدم: $\boldsymbol{\lambda=0}$ ونقبل الفرض البديل$\boldsymbol{\lambda<0}$: وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة.

أما إذا كانت t المحسوبة <t الجدولية نقبل فرض العدم وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.

ومن أهم الاختبارات الشهيرة لدراسة طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة اختبار ديكي فولر المطور(ADF-Fisher) واختبار فيليبس بيرون(pp) اللذان يعتبران من أكثر الاختبارات استخداماً للكشف عن وجود جذر الوحدة وذلك بالاعتماد على برنامج الEviews 10.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار(ADF-Fisher).

اسم المتغير	اختبار ديكي فولر			
			sig	
Revenue	level	Intercept	0.9661	t الجدولية < t المحسوبة
		Trend and Intercept	**0.0204**	4.0563 > 3.6121
		Non	0.9226	
Tax burden	level	Intercept	0.5892	
		Trend and Intercept	0.7098	
		Non	0.3395	
	1st difference	Intercept	**0.0211**	t الجدولية < t المحسوبة 3.3666 > 2.9718

[18] جيجارتي، الجزء الثاني، ص 1048- 1047.

أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الوارده في الجدول أعلاه أن السلسلة الزمنية للإيرادات الضريبية مستقرة عند المستوى مع ثابت واتجاه عام للمعادلة، في حين أن السلسلة الزمنية للعبء الضريبي غير مستقرة عند المستوى ولكنها مستقرة عند الفرق الأول مع وجود ثابت للمعادلة Intercept عند مستوى معنوية 5%، وذلك بمقارنة t المحسوبة بقيمة t الجدولية.

2. تقدير عتبة العبء الضريبي في سورية:

الإطار النظري لنموذج انحدار العتبة (TR):

تعتبر السلاسل الزمنية اللاخطية أكثر السلاسل الزمنية شيوعاً واستخداماً في دراسة السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية سواء على المستوى المالي أو النقدي، ويعود الفضل في ذلك ل Lim and tong (1980)، حيث تم تطوير نماذج تأخذ في اعتبارها حالات اللاتناظر في السلاسل الزمنية، مثل اللاتناظر في الفترات المتزايدة والفترات المتناقصة.[19] لذلك يعتمد هذا البحث في تقدير عتبة العبء الضريبي على نموذج العتبة Threshold Regression لاختبار مدى تحقق فرضية لافر في سورية.

وتقوم الفكرة العامة لنماذج العتبة على إيجاد عدد من النماذج الجزئية المختلفة من خلال النموذج الإجمالي، وأن كل نموذج من هذه النماذج الجزئية يعمل في فضاء حالة مختلفة عن باقي النماذج الأخرى، والتي تتقسم وفقاً لما يعرف بمتغير العتبة، وفي حالة وجود مشاهدات زمنية مضطربة أي وجود صعود وهبوط في قيمة المشاهدات يمكن أن تنتمي كل مشاهدة من مجموعة مشاهدات متتالية زمنياً إلى نموذج جزئي مختلف.

تهدف الدراسة لاختبار ما إذا كانت بيانات الإيرادات الضريبية في سورية تدعم منحنى لافر وتحديد نقطة العتبة التي سيختلف بعدها أثر العبء الضريبي على الإيرادات الضريبية

وذلك وفق المعادلة:

$$R= a+ b1\ X+b2\ D(X-K)+ U_t$$

R: الإيرادات الضريبية.

X: معدل العبء الضريبي.

a_0: الحد الثابت.

B_1: معامل يوضح أثر العبء الضريبي على الإيرادات الضريبية.

B_2: معامل المتغير الوهمي.

K:عتبة العبء الضريبي.

D: متغير وهمي يعرف كما يلي

$$D \begin{cases} 1 \text{ if } X > K \\ 0 \text{ if } X \leq K \end{cases}$$

لأجل تقدير نموذج TAR نختار لتحديد قيم العتبة اختبارات Bai- and perron(2003)

من 1 إلى m مقابل العدد الكلي للعتبات المقدّرة، واختيار العتبة من خلال أعلى معنوية لإحصائية فيشر.[20]

[19] Hansen, B., (2000), p 575.

[20] خويلد، 2019، ص 20.

الجدول رقم (5) اختبار Bai- and perron (2003) لقيم العتبة

Threshold test	F-statistic	F-statistic	Value**
0 vs. 1 *	29.25442	58.50883	11.47
1 vs. 2 *	35.76915	71.5383	12.95
2 vs. 3	6.352339	12.70468	14.03

* Significant at the 0.05 level.
** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.

توضح من الجدول السابق وعند مستوى 5% بأن عدد الأنظمة الأمثل للنموذج هو ثلاث أنظمة مما يعني وجود ثلاث مراحل.

يوضح الجدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج انحدار العتبة للعلاقة بين الإيرادات الضريبية ومعدل العبء الضريبي:

الجدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج Discrete Threshold Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TAX_BURDEN < 0.071268999 -- 7 obs				
REV	1.32E-08	2.21E-08	0.595988	0.5568
C	0.038402	0.007095	5.412623	0
0.071268999 <= TAX_BURDEN < 0.11081799 -- 17 obs				
REV	4.54E-08	2.07E-08	2.18974	0.0385
C	0.083761	0.003276	25.56844	0
0.11081799 <= TAX_BURDEN -- 6 obs				
REV	-1.71E-07	1.40E-07	-1.22002	0.2343
C	0.151277	0.022028	6.867323	0

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews 10

بيّنت النتائج وجود أثر العتبة في العلاقة بين معدل العبء الضريبي والإيرادات الضريبية، والدليلي على ذلك أن قيمة Coefficient تساوي 1.32 قبل أن يبلغ معدل العبء الضريبية قيمة العتبة أي أن العلاقة طردية وأي زيادة في العبء الضريبي ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، في حين بلغت Coefficient القيمة 1.71E-07- بعد أن تجاوز العبء الضريبي العتبة (11%) وأصبحت العلاقة بين الإيرادات الضريبية والعبء الضريبي عكسية.

ويمر النموذج بثلاث مراحل:

الأولى: عندما يكون معدل العبء الضريبي أقل من 7% فإن أي زيادة في ذلك المعدل ستؤدي لزيادة الإيرادات الضريبية بمعدلات قليلة.

الثانية: عندما ينحصر معدل العبء الضريبي ما بين 7% و11% فإن أي زيادة في معدل العبء الضريبي ستساهم في زيادة الحصيلة الضريبية بمعدلات أكبر إلى أن تحقق أعلى حصيلة ضريبية ممكنة.

الثالثة: عندما يتخطى العبء الضريبي نقطة العتبة التي تبلغ 11% فإن أي زيادة في المعدل ستسبب بتراجع الإيرادات الضريبية.

ترى الباحثة بأن العبء الضريبي الذي يتحمله الأفراد سواء طبيعيين أو اعتباريين لا يتناسب مع الطاقة الضريبية للمكلّف، وذلك أحد الأسباب التي تدفع المكلّف للتهرب الضريبي أو ممارسة أنشطة لا تخضع للتكليف الضريبي.

لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في بنية وهيكل النظام الضريبي والاعتماد على أتمته عملية التحصيل الضريبي بهدف محاربة الفساد، وتخفيض معدلات الضرائب بحيث تصبح قريبة من معدلات الضرائب في الدول ذات الاقتصاديات المماثلة، وألا يتجاوز معدل العبء الضريبي المعدل الأمثل ما بين 7% إلى 11%.

النتائج والتوصيات:

- إن العبء الضريبي في سورية بحدوده الدنيا مقارنةً بالدول المجاورة حيث بلغ 4.73% في عام 2019 ولايزال هناك متسع لدى الحكومة بزيادته دون تشويه اقتصادها.
- العلاقة طردية ما بين الإيرادات الضريبية ومعدل العبء الضريبي قبل مستوى العتبة 11% وفقاً للنموذج الذي تم اعتماده، أما بعد مستوى العتبة أيّ عندما يرتفع معدل العبء الضريبي لأكثر من 11% تتراجع الحصيلة الضريبية نتيجة تذمر المكلف الضريبي من معدلات الضريبة العالية ويتجه للتهرب الضريبي بشتى الأساليب.
- أثرت الحرب في سورية بشكل كبير على الإيرادات الضريبية التي انخفضت بصورة مستمرة إلى أن بلغت (117252) في عام 2014.
- عدم وجود أجهزة رقابية فعّالة مما أدى إلى تزايد حالات الفساد المالي والإداري في الدوائر المالية.

التوصيات:

1. إصلاح النظام الضريبي بما ينسجم مع المستجدات والتطورات الاقتصادية في سورية، والتوجه نحو اعتماد الضريبة الموحدة على الدخل، ضريبة المبيعات، والقيمة المضافة.
2. صياغة سياسة ضريبية متجانسة مع تشريع ضريبي يتسم بالوضوح والشفافية، يخلو من التعقيدات وسهل الفهم من قبل المكلفين.
3. اعتماد معدلات ضريبة تصاعدية على الأفراد ونسبية على الشركات والتركيز على توسيع القاعدة الضريبية والحد من الفساد الإداري الذي يساهم بشكل كبير في التهرب الضريبي.
4. إعادة النظر بالإعفاءات الضريبية وإجراء دراسة جدوى لتلك الإعفاءات والعمل على إلغاء غير المجدي منها، مع الإبقاء على ما يجدي نفعاً ويراعي الجانب الاجتماعي للضريبة.
5. مكافحة التهرب الضريبي والتشديد في فرض العقوبات على المتهربين، وعدم الاكتفاء بالغرامات المالية.
6. دعم مبدأ الشخصية عند فرض الضريبة، أي إعفاء الحد الأدنى اللازمة لمعيشة المكلف وأخذ الحالة العائلية في الحسبان، والتمييز بين ما مصدره رأس المال أو العمل، لتحقيق العدالة في التكليف ومراعاة المقدرة التكليفية للمكلفين.

التمويل: هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع Reference

1. الجليلاتي، محمد، 2000، "النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه"، جمعية العلوم الاقتصادية، العدد8، سورية.
2. السيوفي، قحطان،2008، "السياسة المالية في سوريا"، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب.
3. العدي، إبراهيم،2019، "واقع النظام الضريبي وآفاق تطويره "، المرصد العمالي للدراسات والبحوث.
4. العمر، حسين، 2002، "مبادئ المالية العامة"، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن.
5. القاضي، حسين،" 2011، "السياسة الضريبية في سورية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
6. المهايني، محمد خالد، 2000، " المالية العامة والتشريع الضريبي"، جامعة دمشق.
7. جاسم، مؤيد،2002، "طرق قياس العبء الضريبي"، مجلة آفاق الاقتصادية، الإمارات العربية، العدد 89.
8. خويلد، سلامي، 2019، "معدلات التضخم المحفزة للنمو الاقتصادي: مقاربة نموذج العتبة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.
9. طلحة، الوليد، 2019، "العبء الضريبي"، موجز سياسات، العدد التاسع، صندوق النقد العربي.
10. عبد اللطيف، هشام، يوسف، هيثم، كاظم إبراهيم، (2018)، "تقدير دالة الاستهلاك في العراق باستخدام طريقة التكامل المشترك"، مجلة جامعة ديالى، العراق.
11. غندور، غسان، 2009، " الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة"، رسالة ماستر، جامعة دمشق.
12. كنعان، علي،2002، "المالية العامة والإصلاح المالي في سورية"، سلسلة الرضا للتنمية الإدارية، سورية.
13. Alex, Alexiev (2017), "Trump's Tax Cuts and the Laffer Curve." Bulgaria Analytical, Balkan and Black Sea Studies.
14. Bartlett, Bruce, 2012 "The Laffer Curve, Part 2", Tax Notes, Vol. 136, No. 10.
15. David, Harper,"Understanding Supply-Side Economics", articles, 2020.
16. Francesca, Bastagli (2013), "Taxation & Developing Countries (a PEAKS training course،)"Taxation and Inequality.
17. Haji Rahman, Faiz Ahmad, Muhammad Khurshid, and Muhammad .(2019), "Estimation of Laffer Curve: Evidence from Pakistan", article, Sarhad Journal of Management Sciences.
18. Index of Economice Freedom (2019), promotinf Economic Opportunity, Individual Empowerment & Prosperity.
19. Richard, Bird, (2005), Redistribution via taxation, "the limited Role of the personal income tax in developing countries", working paper, International studies program.
20. Laffer, 2004." The Laffer curve: past،present، and future", Report tax, Washington, Heritage Foundation.
21. Mitrache, Ganea ، Marius Mirela,(2008)، "Management Model Of The Correlation Between The Rate Of Pressure And The Flow Of Inland revenue The Laffer Curve", University of Craiova, Faculty of Economics, journal Revista tinerilor economist, Romania.
22. Nordström, Värja, Emelie, Martin, 2014,"The local income tax Laffer curve in Sweden", Orebro University School of Business.
23. Tranafir, Brezeanu, Adina, Petre, (2011)" Optimality of Fiscal Policy in Romania in Terms of Laffer Curve", article, Theoretical and Applied Economic.
24. Hansen, B., (2000), "Sample splitting and threshold estimation", Econometrica, 68 , pp.575-603.